

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٥٦

الخميس، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد عمروف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد تشانغ ديان بن
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشو

جدول الأعمال

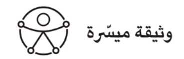
توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2017/1104)

1800849 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2017/1104)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/1104، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أعطي الكلمة الآن للسيد شمباس.

السيد شمباس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أكون هنا في المجلس اليوم لأعرض تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2017/1104).

على الرغم من التقدم المستمر المحرز في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات الانتقال السياسي الديمقراطية والسلمية، لا تزال الحالة الأمنية في المنطقة مسألة تثير قلقاً بالغاً. في مالي، شن الإرهابيون هجوماً معقدا على قواعد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في كيدال، مما أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام.

وقتل ثلاثة جنود ماليين آخرين مؤخرا جراء انفجار لغم أرضي في منطقة موبتي، وقتل الإرهابيون جنديا ماليا آخر في نيونو. كما سُجل هجومان منفصلان على مراكز أمنية في بوركينا فاسو بالقرب من الحدود مع مالي. وتُعزى الهجمات التي وقعت في مالي وكذلك داخل منطقة الحدود الثلاثية لمالي والنيجر وبوركينا فاسو أساسا إلى جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة وإلى تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى.

وفي النيجر، أجبر تزايد عدد الحوادث الأمنية الحكومة على تخصيص ١٧ في المائة من النفقات العامة في عام ٢٠١٨ للقطاع الأمني، مقارنة بـ١٥ في المائة في عام ٢٠١٧. ولكن هذا الأمر فجر مظاهرات في عاصمة النيجر، نظرا للآثار الضارة المتوقعة لذلك على توفير الخدمات الاجتماعية.

وفي أعقاب الانخفاض الملحوظ في عدد الهجمات التي شنتها جماعة بوكو حرام في النصف الأول من العام، سُجلت زيادة في عدد الحوادث منذ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، إذ بلغ عدد الضحايا من المدنيين ذروته بسقوط ١٤٣ مدنيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وحده. وزاد تجنيد جماعة بوكو حرام للأطفال واستخدامهم كمفجرين انتحاريين بمقدار خمسة أمثال مقارنة بعام ٢٠١٧ ليصل إلى ١٣٥ حالة في عام ٢٠١٧. وبينما فر ٧٠٠ شخص كانت بوكو حرام قد اختطفتهم مؤخرا من الأسر، تواصل الجماعة اختطاف الأشخاص الأبرياء، كما يتجلى في اختفاء ٣١ من عمال قطع الأشجار في غامبورو قرب حدود الكاميرون مؤخرا. وإجمالا، لا يزال أكثر من مليوني شخص من المشردين ينتظرون بفارغ الصبر انتهاء الأزمة في حوض بحيرة تشاد.

ويجب أن يدعم المجتمع الدولي الاستجابة الشاملة للمنطقة في التصدي لتهديد جماعة بوكو حرام. وأثني على الجهود الناجحة التي تبذلها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وأرحب

بالمؤتمر المعني بإنعاش بحيرة تشاد الذي تستضيفه نيجيريا في الشهر المقبل.

وفي منطقة الساحل، أحرزت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تقدما كبيرا في تشغيل قوتها المشتركة، بما في ذلك بإنشاء هيكل قيادتها العسكرية ومقر قيادة للقوة في سيفاري والقيام بأول عملية عسكرية مع القوات الفرنسية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وتمشيا مع القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، تجري المشاورات حاليا بشأن إبرام اتفاق تقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتقديم الدعم التشغيلي واللوجستي إلى القوة المشتركة من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، وخلال اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي وممثلي المجموعة الخماسية في بروكسل، شددتُ على أن الرد الأمني يجب أن يقترن بتدابير لمواجهة التحديات في مجال الحوكمة، وكذلك لتعزيز التنمية الاقتصادية وقدرة سكان منطقة الساحل على الصمود، على النحو المبين في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وشهدت الأشهر الستة الماضية إحراز تقدم كبير في الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، لا سيما من خلال تكثيف تخطيط الأنشطة المتعلقة بالاستراتيجية وتقديم اقتراح في ذلك السياق لتعزيز قدرة سكان منطقة الساحل على الصمود خلال اليوم السنوي الثالث لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، المقرر في ١١ كانون الأول/ديسمبر في باريس. وستُعرض الآن خطة لدعم الاستراتيجية على الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين بغية مواءمة النُهج وحشد دعم فعال لمنطقة الساحل، تمشيا مع الأولويات الوطنية والإقليمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

وفي الوقت نفسه، فإن الانتشار الهائل للنزاعات القبلية والنزاعات بين المزارعين والرعاة، والتي أودت بحياة المئات من الأشخاص في الآونة الأخيرة، يجب أيضا أن يكون مدعاة للقلق. فهي قنبلة موقوتة قابلة للانفجار يمكن، إن تُركت دون معالجة، أن تتجاوز عواقبها مستوى المجتمعات المحلية.

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، وخلال اجتماع لجنة السياسات التابعة لمبادرة سواحل غرب أفريقيا، التزمت البلدان الأعضاء بتعزيز مكافحة الجريمة المنظمة تمشيا مع خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتعاطي المخدرات. كما أصبحت الهجرة أحد أكثر الأنشطة المربحة للشبكات الإجرامية في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، يجب أن يظل القضاء على الاتجار بالبشر أولوية عليا في عام ٢٠١٨، كما أكد مؤخرا الأمين العام غوتيريش.

وتمشيا مع القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، تواصل الأمم المتحدة القيام بدور رائد في نهج الحفاظ على السلام في غامبيا وبوركينا فاسو لكفالة إحلال السلام الدائم وتوطيد هاتين الديمقراطيتين الفتيتين. والدعم القوي من جانب المجتمع الدولي لخطة بوركينا فاسو لمواجهة الطوارئ سيمكنها من الصمود أمام الأخطار التي تهدد السلام والأمن فيها. وقد اختتمت غامبيا للتو المرحلة الأولى من إصلاحها للقطاع الأمني وثمة تقدم في توطيد الديمقراطية بفضل الدعم المالي السخي من جانب الشركاء الدوليين. ولكن يجب إيلاء مزيد من الاهتمام للتحديات التي تواجه البلدين في مجالات إصلاح القطاع الأمني والمصالحة الوطنية وقطاع العدل. ولا تزال الأمم المتحدة تنسق بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين في هذا الصدد.

واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ركيزة أساسية لتعزيز السلام والأمن والتنمية. وبالتالي، أرحب بصفة خاصة بالقانون الجديد المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان في بوركينا فاسو، والقانون الذي أقره المجلس الوطني في غامبيا مؤخرا لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. كما تجدر الإشادة بإنشاء لجنة قضائية في نيجيريا لاستعراض امتثال القوات المسلحة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبدء إجراءات قضائية ضد المشتبه في ضلوعهم مع جماعة بوكو حرام في نيجيريا.

وفيما يتعلق بترسيم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، لا تزال علاقة حسن الجوار بين البلدين تعزز آفاق إنجاز تلك المهمة.

إن مسار الانتخابات الديمقراطية الناجحة في غرب أفريقيا لا يزال مستمرا. فقد خرج شعب ليبريا بأعداد كبيرة لانتخاب رئيس جديد بشكل سلمي في يومي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر و٢٦ كانون الأول/ديسمبر. وأحيي الشعب الليبري وقادته على اللجوء إلى الوسائل القانونية حصرا لتسوية جميع المنازعات المتصلة بالعملية الانتخابية. وأدى ذلك إلى زيادة تعزيز مؤسسات البلد الديمقراطية القائمة. وأسهمت زيارة رئيس نيجيريا السابق أوباسانجو، الذي رافقته بصفته عضوا في المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة التابع للأمين العام، عقب جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، في المبادرة الكريمة من جانب نائب الرئيس بواكاي والمتمثلة في إصدار بيان يقر فيه بالهزيمة وفي البادرة السمحة من قبل الرئيس المنتخب جورج ويا، وبرهنت الزيارة مرة أخرى على فعالية الدبلوماسية الوقائية.

ويتعين الآن إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة الانتخابات المقبلة في سيراليون وغينيا. وفي توغو، تواصل أحزاب المعارضة احتجاجاتها. وعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ الإصلاحات الدستورية في البلد يمكن أن يهدد عقد الانتخابات التشريعية والمحلية المقرر إجراؤها في هذا العام. وأواصل التعاون الوثيق مع الرئيس نانا أكوفو-أدو، رئيس غانا، والرئيس ألفا كوندي، رئيس غينيا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لتيسير حل المأزق بين الحكومة والمعارضة، بما يتفق مع دستور توغو وأفضل الممارسات الديمقراطية الإقليمية وبروتوكول الجماعة الاقتصادية المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد.

إننا وإذ نشيد بالرئيسة السابقة لليبريا، إلين جونسون سيرليف، التي ستترك منصبها بعد ١٢ سنة في قيادة وخدمة بلدها والمنطقة الأوسع نطاقاً، ولا سيما خلال فترة ولايتها بصفتها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لا بدّ من أن نزيد جهودنا الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار والقيادة وكفالة أن يصبح شباب المنطقة في صميم السياسات الإنمائية.

وأودّ أخيراً أن أؤكد أن مكتب الأمم المتحدة لا يزال ملتزماً بقوة بمواصلة دعم الجهود من أجل توطيد السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تمشياً مع ولايته وأنه يقدّر أيما تقدير الدعم المستمر الذي يحظى به من مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد شمباس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد تانو-بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تنوّه كوت ديفوار باهتمام كبير بالتقرير (S/2017/1104) المقدم من الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وتكرر تأكيد دعمها لما يبذله من جهود دؤوبة لتعزيز السلام والأمن المستدامين في جميع أنحاء العالم بشكل عام، وفي غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على وجه الخصوص.

ويشيد بلدي بممثله الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد محمد بن شمباس، على

إحاطته الممتازة، التي أطلعت أعضاء مجلس الأمن على التقدم المحرز منذ نشر تقرير الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد أشار أيضاً إلى العديد من التحديات الإنسانية والأمنية المستمرة التي لا تزال تضعف لبنات بناء السلام والأمن في منطقة تمرّ بالفعل بمحنة مريرة نتيجة عدة مسائل اجتماعية واقتصادية. إن المكاسب التي تحققت في مجال الإدارة السياسية تشعل جذوة الأمل لأنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية تغيير عميق لا رجعة فيها يشهدها مجتمعنا حاليا. ويجب أن يواصل المجلس دعم الجهود المفضية إلى الحوار وحل المنازعات بالوسائل السلمية في بعض دول المنطقة.

وعلى الرغم من التقدم العام المحرز في غرب أفريقيا، فإن بلدي لا يزال يشعر بالقلق إزاء استمرار خطر التهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة، واللذين يرتبطان بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بجميع أنواعه، ولا سيما الاتجار بالمهاجرين وبالمخدرات والأسلحة والأشخاص. وتتفاقم هذه الظاهرة بفعل الفقر والبطالة، لا سيما بين الشباب في المناطق التي يصعب على الدولة ممارسة سلطتها فيها. والبحثُ عن حلول مستدامة لهذه التحديات لا يدع لنا خيارا سوى العمل معاً من أجل اعتماد نهج كلي ومنسّق يتيح الحد من الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وتحقيقاً لهذه الغاية، يعتقد وفد كوت ديفوار أنه يجب اتخاذ إجراءات على ثلاثة مستويات.

أولاً، لا بد من اتخاذ إجراءات على الصعيد السياسي والاستراتيجي لضمان قدر أكبر من الاتساق بين الآليات من أجل تعزيز الأمن والحوكمة السياسية والديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من الضروري الاستفادة بشكل كامل من المزايا النسبية للمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أظهرت تدخلاتها المتتالية في غينيا-بيساو ومالي وبوركينا فاسو وغامبيا المدى الكامل لقدراتها في مجالات منع نشوب النزاعات وإدارة النزاعات في البلدان المعنية. وعقب إجراء الانتخابات الرئاسية بشكل سلمي مؤخراً وما أعقب ذلك من انتقال ديمقراطي للسلطة في ليبريا، وهي إحدى الدول المجاورة لكوت ديفوار، يحدونا الأمل في أن يكون البلد قد ابتعد عن الأزمات السياسية والعسكرية وفتح صفحة جديدة وأنه يسطر الآن قصة جديدة ملؤها الأمل. وسيمكّن ذلك هذا البلد الشقيق من مواصلة بناء السلام والبقاء على مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا الصدد، نود أن نهنئ الجهات الفاعلة السياسية في ليبريا وشعبها على كونهم مثالاً يُحتذى به في أفريقيا بوجه عام وفي غرب أفريقيا على وجه الخصوص. والأمر منوط الآن أكثر من أي وقت مضى بالمجتمع الدولي، في ضوء الانسحاب المقرر لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في آذار/مارس، لمواصلة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة الليبرية ومنظمات المجتمع المدني في البلد بغية البناء على المكاسب التي حققتها الدولة في الانتقال إلى الديمقراطية وتحقيق السلام والمصالحة المستدامين، اللذين لا غنى عنهما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

كما أن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال اتباع نهج ابتكاري متعدد القطاعات وزيادة الاتساق بين المبادرات الإقليمية أمر حيوي ومن شأنه أن يزيد من تعزيز الأمن وتحسين قدرة الدول والشعوب في المنطقة على الصمود إزاء الأزمات. ومع ذلك، يجب التأكيد على أنه إذا كنا نريد للاستراتيجية النجاح، فيجب أن يفي جميع الشركاء، بما في ذلك بلدان المنطقة والجهات المانحة الدولية، بالتزاماتهم.

ثانياً، على الصعيد العملياتي، من المهم مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التآزر بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في جهودهما لمكافحة الجماعات

الإرهابية المنظمة التي باتت الآن مجهزة بأدوات تزداد قوة وتطوراً. وفي هذا الصدد، أرحب باتخاذ القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والذي يستعرض الدعم اللوجستي والتشغيلي الذي تقدّمه البعثة المتكاملة للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية، سعياً إلى تعزيز قدراتها اللوجستية والتشغيلية، بوصفها عاملاً أساسياً في تحقيق ذلك الهدف.

وعلى نفس المنوال، وتمشياً مع توصيات الدورة العادية الثانية والخمسين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقودة في أبوجا بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تدعو كوت ديفوار إلى تنفيذ آليات تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية. وتأمل الوفاء بالالتزامات المتعهَّدِ بها خلال مؤتمري المانحين المعقودين في برلين وباريس من أجل زيادة التمويل اللازم لضمان دخول القوة طور التشغيل في آذار/مارس.

ويرحب بلدي أيضاً بالجهود التي تبذلها البلدان المشاركة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، والتي كبحت عمليات جماعة بوكو حرام وانتشارها الجغرافي.

بيد أن المعلومات التي لدينا فيما يتعلق بسحب بلد رئيسي مشارك في القوة لوحدته منها تبعث على القلق.

ثالثا، نحن بحاجة إلى توخي تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر شمولا لبلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما في المناطق الريفية حيث يكون فيها الشباب الفقراء العاطلون عن العمل فريسة سهلة للتجنيد بيد المقاتلين. ترحب كوت ديفوار بإطلاق مبادرة التحالف من أجل الساحل التي تهدف إلى جمع كافة المبادرات التي تعزز التنمية في منطقة الساحل معاً.

ختاما، أود أن أُذكر بأنه يجب أن يكون هناك تآزر في الإجراءات التي تتخذها البلدان والمؤسسات الإقليمية لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والأمم المتحدة بغية ضمان السلام الدائم والتنمية الشاملة للجميع. وسيساعدنا هذا التآزر على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة. ومع ذلك، يظل وفد بلدي مقتنعا بأنه على الرغم من السياق الإقليمي الذي يبدو بالغ الصعوبة، فإن المكتب لا يزال يشكل أداة هامة لمنع نشوب النزاعات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، ستقدم كوت ديفوار، وفي تعاون كامل مع سائر أعضاء مجلس الأمن، دعمها الكامل للمكتب من أجل تحقيق الأهداف المشتركة التي يتشاطرها المجلس، وهي صون السلم والأمن وتعزيز التنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد شمباس، على إحاطته الإعلامية اليوم، وأن أشيد بالعمل الهام جدا الذي يقوم به، وأورد منه اليوم التطورات الإيجابية الهامة جدا في المنطقة، وأن أشكره على ذلك. وأعلم أن حصافته وخلقه الرفيع قد أديا دورا في دعم العديد من تلك التطورات، وأود أن أثني عليه. لذلك، أشكره مرة أخرى على ذلك.

وتضطلع المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة بدور هام في تحقيق طموحات الأمين العام، وبدعم من المجلس، في وضع الوقاية في صميم عملنا. وكما سمعنا، فإن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يواصل الاضطلاع بعدد من المهام الوقائية الهامة، ولا سيما عن طريق استخدام مساعيه الحميدة. ويقوم المكتب بدور حاسم من خلال المساهمة بالتحليل الاستراتيجي والمتكامل للفرص والمخاطر والتحديات التي تواجهها السلطات الوطنية والمحلية في جهودها الرامية إلى الحفاظ على السلام. وأعتقد أن السيد شمباس قد عرض العديد منها اليوم. أود أن أقول إننا نؤيد بقوة هذا العمل، ونود أن نراه يتكرر في مناطق أخرى.

إذ إن منع نشوب أحد النزاعات نادرا ما يتصدر عناوين الصحف، وغالبا ما تمر التجارب الناجحة بدون أن تتم

ملاحظتها. ومع ذلك، في حين أن التوترات السياسية لا تزال مستمرة في بعض بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من المهم أن نسلم بالتطورات والإصلاحات الإيجابية في المنطقة، كما هو الحال في ليبريا، وغامبيا، وبوركينا فاسو، كما سمعنا اليوم. وعلى المجلس والأمم المتحدة اغتنام الفرص المتاحة لدعم المنطقة في توطيد الممارسات الديمقراطية والحفاظ على التنمية الاقتصادية والنمو الشاملين للجميع. ولمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل كذلك دور هام يضطلع به في ذلك الصدد.

وأود لدقيقة واحدة فقط أن أذكر ليبريا مرة أخرى، كما فعل زميلي، ممثل كوت ديفوار. أعتقد أن من الأهمية بمكان أن نشيد بهذا البلد على عملية الانتخابات السلمية والشفافة والحرة والنزيهة التي اختتمت للتو. نحن نقر بأهمية الدور الداعم الذي تؤديه المنطقة والأمم المتحدة، بما في ذلك الدور الذي قام به الرئيس النيجيري الأسبق أوباسانغو، ومرة أخرى الممثل الخاص شمباس. ونتطلع إلى مواصلة تقديمنا للدعم إلى ليبريا وهي تمضي نحو فصل جديد من تنميتها، بما في ذلك من خلال لجنة بناء السلام.

ونحن نطلب إلى المكتب إلى القيام بالمزيد– بما في ذلك دعم الانتقال من بعثات حفظ السلام فإلى سياقات غير مرتبطة بالبعثات في ليبريا وكوت ديفوار، ودعم الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وهلم جرا – ويجب علينا أيضا أن نكفل توفير الموارد الكافية له كي يضطلع بتلك المهام.

إن العديد من التحديات التي تواجه بلدان المنطقة – الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، والأزمات الإنسانية، وزيادة التنافس على الموارد الشحيحة، بما في ذلك نتيجة لتغير المناخ– تبيّن أن تلك التحديات لا تعرف الحدود الوطنية. ولا يمكن التوصل إلى حلول طويلة الأمد إلا باتباع نُهُج كلية تأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية للنزاعات وعدم الاستقرار في المنطقة، والصلات القائمة بينها. ويوفر التعاون الجاري بين المكتب والمنظمات الإقليمية الأخرى إمكانية وضع نهج من هذا القبيل. إن القرار المتخذ في مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في كانون الأول/ديسمبر والقاضي بأن تعمل الجماعة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن دور تغيير أنماط التنقل الرعوي من حيث صلتها بالتضارب المحتمل بين الرعاة والمزارعين وديناميات النزاع في جميع أنحاء المنطقة، هو من الأمثلة الجيدة على هذا التعاون.

في الختام، أود مرة أخرى أن أشكر الممثل الخاص على إحاطته الإعلامية اليوم، وأن أؤكد له دعمنا القوي جدا والمستمر.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، يقدر وفد بلدي عقد هذه الجلسة والإحاطة الإعلامية التي أدلى بها الممثل الخاص للأمين العام، السيد شمباس، بشأن الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ترحب بيرو كثيرا بعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بوصفه أداة فريدة لاتخاذ إجراءات فعالة ، لا سيما فيما يتعلق بالوقاية. إن رؤيتها الإقليمية والشاملة تعطيها قدرة خاصة على اتخاذ الإجراءات، إلى جانب تحليها المرونة والتكيف بحسب مختلف التحديات التي يواجهها المشهد الحالي في المنطقة دون الإقليمية.

وفي الوقت نفسه، فإن المكتب هو المنبر المناسب لتنسيق الجهود الإقليمية ودون الإقليمية والتحالفات التي تعالج التهديدات القائمة العابرة للحدود والمعقدة التي يتعرض لها السلام والأمن في المنطقة، بينما يشجع على الممارسة التامة لحقوق الإنسان والمنظور الجنساني في أنشطة الوقاية وعمليات توطيد السلام. ونظرا للدور الأساسي للمكتب وهو ما تعترف بها مختلف الجهات الفاعلة الدولية، نود أن نؤكد على ثلاث مجالات عمل ناجحة تكشف عن إمكاناته الهامة.

أولا، في مجال الدبلوماسية الوقائية، ترى بيرو أن المكتب يبرز بصورة خاصة بصفته عنصرا نشطا لمنع نشوب النزاعات. وتساعد مهامه في مجالي الرصد والإنذار المبكر على تخفيف حدة

التوترات، وتقديم الحلول السياسية السلمية في دول مختلفة. تجدر الإشارة بوجه خاص إلى تطوير الوساطة والمساعي الحميدة، الأمر الذي منع نشوء الأزمات السياسية وتفاقمها. ولا بد من تعزيز تلك القدرات وتقويتها.

ثانيا، في مجال تعزيز التنمية وتوطيد المؤسسات، فإن قدرة المكتب على رؤية الصورة الكبيرة هي التي أتاحت له المجال للقيام بعمل ممتاز في التنسيق مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية المختلفة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، على سبيل المثال.

وتعتقد بيرو أن بوسع هذا النهج متعدد الأبعاد الإسهام في تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في تحقيق حوكمة شاملة للجميع في المنطقة، ووضع البرامج الرامية إلى تعزيز التنمية. ويتمثل أحد التزامات المكتب التي نعتبرها ذات صلة في تعزيز المؤسسات السياسية لجعلها أكثر فعالية وشفافية. وبالمثل، يجدر ذِكر الاتفاق المبرم مؤخرا بين المكتب ومكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا من أجل العمل معا لزيادة التعاون والمساعدة في حوض بحيرة تشاد. إنه يمثل رؤية مشتركة تتسم بالأهمية البالغة وأقصى درجات الإلحاح، التي تسعى إلى الاستجابة للظروف المعيشية الصعبة في المنطقة.

ثالثا، في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وفي صياغة الإطار المذكور أعلاه مع مختلف المنظمات الأفريقية، أثبت المكتب كفاءة في الإسهام في اتباع نهج شامل للتصدي للتهديد الخطير الذي تشكله أفعال جماعة بوكو حرام.

وتود بيرو أن تبرز أهمية برامج إعادة الإدماج التي وضعت مع الأشخاص المرتبطين بتلك الجماعة الإرهابية ، فضلا عن الإجراءات الرامية إلى دعم مكافحة الإفلات من العقاب بتعزيز المؤسسات القضائية المسؤولة عن مقاضاة أعضاء الجماعة. إن الإسهام الذي يمكن أن يقدمه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية ، التي تقدم في حالات كثيرة الدعم المالي لتلك الأنشطة الإرهابية، سيكون هاما أيضا لتلك الجهود.

وفي الختام ، فإننا ندرك مزايا وجود هذا المكتب في المنطقة دون الإقليمية ، ولكننا نؤكد أيضا على أهمية كفالة تمكنه من الاعتماد على موارد كافية لضمان قدرته على مواصلة أعماله الهامة. ونرحب أيضا بالمبادرات التكميلية، مثل مبادرة التحالف من أجل منطقة الساحل، التي أطلقت في تموز/يوليه ٢٠١٧، بقيادة الاتحاد الأوروبي، وبمشاركة البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السيد يورنتي سوليث (بوليفيا) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر بوليفيا الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد محمد بن شمباس، على إحاطته الإعلامية. إننا نقدر أداءه والجهود التي يبذلها على أساس يومي.

وتشكل أعمال البعثات السياسية الخاصة أداة هامة لوضع استراتيجيات من أجل بناء السلام والحفاظ عليه. وفي حالة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ، تكتسي أهمية حيوية الأعمال التي يضطلع بها المكتب وفقا لولايته، وبطبيعة الحال ، في مجالات الدبلوماسية الوقائية ، والحكم الرشيد ، وحماية حقوق الإنسان، والمساعي الحميدة والوساطة السياسية وتيسير الحوار ، ونود أن نبرز وندعم جهود المكتب الرامية إلى تعزيز المشاركة الفعالة للنساء في العمليات السياسية ذات الصلة بصون السلام والأمن الدوليين.

ونود أيضا أن نبرز تنسيق البعثة الممتاز مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مما يمكنها من تشجيع قيادة بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على العمل من أجل الإصلاح السياسي والمؤسسي وإصلاح قطاع الأمن. وفي ذلك

الصدد ، نود أن نخص بالذكر العملية الانتخابية الاستثنائية التي عقدت في ليبريا في أواخر العام الماضي في بيئة سلمية وموثوقة ومستقرة ، وأن نهنئ الشعب الليبيري على إبداء التزامه بالديمقراطية من خلال مثل ذلك الحدث الهام. ونشدد على هذه الحالة لأنها تبين مدى أهميتها الأساسية لتحقيق عمليات المصالحة القائمة على أساس الحوار السياسي الشامل للجميع، وتوافق الآراء والتقارب فيما بين الأطراف ، مما يؤدي إلى تعزيز السلام الدائم والمستدام.

ونشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونعتقد اعتقادا جازما بأن إسهام والتزام بلدان منطقة الساحل والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان المتعاونة سيكتسيان أهمية بالغة لذلك التنفيذ، بغية تحقيق نتائج طويلة الأجل ستمكننا من مواجهة التحديات الأمنية ، وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي-الاقتصادي وتعزيز التنمية الشاملة. وينبغي للاستراتيجية أن تساعد بلدان مثل مالي ، التي لا تزال في أزمة خطيرة بسبب سياسات تغيير النظام في ليبيا ، وأن تحدد الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والنزاع هناك. وفي ذلك السياق ، نؤكد مجددا رفضنا القاطع للسياسات التدخلية والتدخل الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وتقويض السلام والأمن الدوليين.

كما نناشد الدول الأعضاء في القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مواصلة العمل من أجل نشر قواتها وانتقالها إلى طور التشغيل بصورة نهائية. وسيكون من الأمور الرئيسية تعاون الأمم المتحدة ، من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ، والاتحاد الأفريقي ، ولذلك نشجع على إبرام الاتفاق التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إطار القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧).

وبالرغم من تلك الجهود الهامة ، فإننا نشعر بالقلق حيال استمرار الحالة المعقدة في بعض بلدان المنطقة ، التي تواجه شعوبها تحديات هائلة ، وبشكل رئيسي في مجال الأمن ، مما يسبب لها مشاكل مثل الجريمة العابرة للحدود والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والاتجار بالمخدرات والأسلحة — وهي ليست سوى بعض آثار النزاع التي تؤثر سلبا على السكان المدنيين والتنمية في منطقة — التي يجب أن نضيف إليها آفة الإرهاب. وتدين بوليفيا بشكل قاطع جميع أشكال العنف والأنشطة الإجرامية التي تضر بالسكان المدنيين، ولا سيما الإرهاب، وهو نوع من العدوان لا مبرر له على الإطلاق وأحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين بجميع أشكاله ومظاهره. ونطالب بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) في مكافحة الجماعات الإرهابية، ولا سيما جماعة بوكو حرام وتنظيم داعش.

ويستمر جود جماعة بوكو حرام في المنطقة دون الإقليمية، مع نتائج وخيمة. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2017/1104)، فإنه في الفترة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧ ، وقع ١٥٦ هجوما نسبت إلى تلك الجماعة الإرهابية، منها ١٠٠ هجوم ارتكب في نيجيريا وخمسة في النيجر، مما أودى بحياة ٣٠٠ شخص تقريبا، معظمهم من النساء، ناهيك عن عمليات الاختطاف المروعة للفتيات والأطفال لأغراض شريرة. وفي ذلك الصدد، نشيد بالجهود المنسقة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات بغية وضع استراتيجية لمكافحة جماعة بوكو حرام. وينبغي لأعضاء مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة ككل أن يقدموا كل الدعم الممكن من أجل مساعدة هذه الجهات على القضاء على الإرهاب والعمل على تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة بغية التمكن من التحقيق معهم على النحو الواجب ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

وينبغي ألا نغفل عن ذكر الحالة الإنسانية المثيرة للقلق التي تواجه السكان في المنطقة دون الإقليمية، التي شرد فيها ٥ ملايين شخص – منهم مليونان في منطقة حوض بحيرة تشاد – بالإضافة إلى عدد هائل بلغ ٣٠ مليون شخص للمعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي، منهم ٤ ملايين طفل يعانون من سوء التغذية. ونناشد المجتمع الدولي بوجه عام مواصلة الإسهام في تقديم الدعم التقني والتعاون الاقتصادي والإنساني وبذل قصارى جهده لمساعدة أشد السكان عرضة للخطر.

وأخيرا، تؤكد بوليفيا مجددا دعمها الكامل للهيكل الإقليمي ودون الإقليمي لتسوية النزاعات في أفريقيا. ونرى أن من الضروري كفالة تجسيد رؤية أفريقية في تنفيذ كل مبادرة تهدف إلى تحقيق السلام الحقيقي في القارة. ونشجع الحكومات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة عملية تحقيق الاستقرار في المنطقة مع الاحترام الصارم لسيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): على غرار الآخرين قبلي، أود أن أشكر جزيل الشكر الممثل الخاص شمباس على إحداثه فرقا في غرب أفريقيا. فقد ساعدت مساعيه الحميدة، سواء في غامبيا أو ليبريا أو توغو، على تخفيف حدة التوتر وتحقيق الاستقرار في البلدان وفي المنطقة. وأشار اليوم إلى حدوث عدة تطورات إيجابية، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة. ويلزم تقديم الدعم الدولي المستمر لتعزيز الاستقرار، ونعتبر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل عامل تمكين أساسيا لذلك الدعم. واليوم أود أن أركز على ثلاثة جوانب هامة للقيمة المضافة التي يحققها مكتب الأمم المتحدة للأمن والاستقرار في المنطقة – وهي الجوانب الثلاثة المتمثلة في منع نشوب النزاعات، والتعاون عبر الحدود، والتنسيق.

إن الجانب الأول هو جانب منع نشوب النزاع. فقد حدده مجلس الأمن بوصفه أولوية لمكتب الأمم المتحدة، وهو محق. وبعد عام من تغيير مضطرب للسلطة ، فإن غامبيا تمضي على المسار الصحيح. وفي توغو ، تعاون الممثل الخاصة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تشجيع أصحاب المصلحة الوطنيين على المشاركة في الحوار الذي تشتد الحاجة إليه بشأن الإصلاح الدستوري. وفي ليبريا، اضطلع مكتب الأمم المتحدة بدور هام في ضمان إجراء الانتخابات بطريقة سلمية. وستكون سيراليون محك الاختبار المقبل لسجل أنجاز غرب أفريقيا الذي يدعو إلى التشجيع بشأن الديمقراطية.

ولا يزال النهج المتعدد الجوانب لأهداف التنمية المستدامة أداة المنع النهائية. وفي منطقة بحيرة تشاد ، على سبيل المثال ، تشكل الآثار المترتبة على ندرة المياه وتغير المناخ بعض الأسباب الجذرية للنزاع. ومن شأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ولا سيما الهدف ٦ من هذه الأهداف ، أن يؤمن الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

إن توفير حلول مبتكرة لمساعدة المزارعين على حدود النيجر بالمياه التي يحتاجونها للزراعة وتوفير سبل عيشهم سيقطع شوطا طويلا في معالجة هشاشة المنطقة. بيد أنه ما دام أننا لم نحقق ذلك بعد، فإن الإنذار المبكر، والاستجابة السريعة، واستخدام المساعي الحميدة وبناء السلام – على نحو ما يقدمه المكتب – ستظل ذات أهمية حاسمة في هذه الحالات وغيرها من الحالات القطرية. ولذلك نشجع الممثل الخاص على مواصلة ما يضطلع به من أنشطة هامة في مجال الإنذار المبكر وسندعم تنظيم بعثات مشتركة للإنذار المبكر مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على سبيل المثال.

ثانيا، أود أن أشدد على أهمية عنصر التعاون الأمني عبر الحدود، سواء إزاء مكافحة الإرهاب أو الجريمة المنظمة أو الاتجار وتدفقات الهجرة غير القانونية. وهناك أيضا تعد منطقة بحيرة

تشاد مثالا على ذلك. لقد أنشأت بلدان المنطقة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمواجهة التحديات التي تفرضها جماعة بوكو حرام. غير أن التهديد لا يزال كبيرا ويصعب التغلب على التحدي المتعلق بالموارد. وأشيد بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص لدعم الاستجابة في المجالات الدبلوماسية والأمنية والإنسانية إزاء أعمال العنف التي ترتكبها جماعة بوكو حرام ضد المدنيين. ومع ذلك، يجب أن تتولى البلدان المتأثرة زمام الأمور.

وترحب مملكة هولندا بتأكيد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مجددا على الحاجة إلى اتباع نهج شامل، وتدعو إلى إيجاد استراتيجية منسقة على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز السلام والأمن والتنمية. وتستحق المبادرات التي اتخذتها المنطقة التي تعزز اتباع نهج كلي من هذا القبيل دعم المجلس. ونرحب بالاهتمام الخاص والتقارير المستقلة، بما في ذلك تحليلات الإنذار المبكر، بشأن الحالة في حوض بحيرة تشاد في التقرير المقبل للأمين العام.

وذلك يقودني إلى العنصر الثالث وهو التعاون. إننا لن نحقق الكثير في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل إذا لم نقم بالتنسيق الفعال مع شركائنا وداخل منظومة الأمم المتحدة. ويجسد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل هذه الفكرة. وأود أن أذكر، على سبيل المثال، دوره في النهوض بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. إنه يحد من الازدواجية، ويربط المقر بأرض الواقع، ويجمع أصحاب المصلحة معا. وهذا بالضبط ما ينبغي القيام به مع تضاعف عدد الجهات الفاعلة والمبادرات.

وثمة مثال آخر يتجسد في القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ولا يمكن أن تنجح إلا إذا قدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الدعم التشغيلي واللوجستي الذي لا غنى عنه؛وإذا تم تقديم المساهمات المالية الرئيسية من خلال آلية دولية منسقة تنسيقا جيدا؛وإذا تمكنت المفوضية السامية لحقوق الإنسان من توفير الدعم المناسب لإطار الامتثال لحقوق الإنسان الخاص بالقوة؛ وإذا عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تمكين تعزيز التعاون بين القوة وقطاع الشرطة وقطاع العدالة الجنائية. هذه ليست سوى بعض الشروط اللازمة.

وختاما، إن منع نشوب النزاعات، والتعاون الإقليمي، وتعزيز التنسيق من الشروط الأساسية لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وتحقيق التنمية السلمية والشاملة للجميع. ويعد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من خلال نطاق مهمته، أداة تمكينية رئيسية في غرب أفريقيا يمكنها أن توجه اهتمام المجلس في وقت مبكر إلى التحديات المستجدة أمام استقرار المنطقة. فلحقق أفضل استفادة ممكنة منه ونتأكد من إمداده بالوسائل المالية للقيام بذلك.

وأود أن أؤكد من جديد امتناننا للممثل الخاص للأمين العام شمباس، بشخصه، ولمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بصفة عامة، على جهودهم المتواصلة وما أبدوه من قيادة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): إن وجود السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، معنا اليوم يشكل مصدر ارتياح كبير لوفد جمهورية غينيا الاستوائية. وأهنئ السيد شمباس وأشكره على التقرير نص السنوي الشامل والمفصل للأمين العام (S/2017/1104) والذي عرضه علينا للتو.

وأود على وجه الخصوص أن أعرب عن تقديرنا واعترافنا بالعمل الممتاز الذي يقوم به الممثل الخاص في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على الرغم من التحديات والتهديدات العديدة التي لا تزال تفرضها في تلك المنطقة الجماعات الإرهابية والمتطرفون العنيفون، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبخاصة الاتجار بالبشر والمخدرات، واستمرار الهجمات غير المتناظرة

التي ترتكبها الجماعات المسلحة في الأجزاء الشمالية والوسطى من مالي. كما يشير تقرير الأمين العام إلى الأزمة الإنسانية التي سببها تجدد الهجمات التي تشنها بوكو حرام في حزيران/يونيه الماضي، مما تسبب في تشريد أكثر من ٢,٥ مليون شخص في منطقة حوض بحيرة تشاد، فضلا عن الأزمة الغذائية الحادة التي يعاني منها حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في تلك المنطقة.

وبالنظر إلى هذه الحالات، على نحو ما أوضحت الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها للتو، من الملح للغاية أن يدعم المجتمع الدولي بحزم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي أنشأتها بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. كما يجب توسيع نطاق هذا الدعم ليشمل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، المكونة من الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا. وينبغي تزويدهما بالوسائل اللازمة لمكافحة هذه الجماعات الإرهابية بصورة فعالة.

وجدير بالذكر أيضا الآثار السلبية والمزعزعة للاستقرار لظاهرة تغير المناخ في عدة أجزاء من المنطقة، ولا سيما على تربية الحيوانات والإنتاج الزراعي. إنه أمر يثير توترات خطيرة في بعض بلدان المنطقة نتيجة التصحر الذي يفضي إلى نزوح المزارعين وهجرتهم، الأمر الذي يشكل مصدر للتوتر وانعدام الأمن داخل هذه البلدان.

وعلى الرغم من الصورة المقلقة التي رسمناها للتو، تقدر جمهورية غينيا الاستوائية تقديرا كبيرا نوعية العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في خضم هذه التحديات. فقد أدى العمل الممتاز الذي يقوم به إلى تجديد ولايته، والثقة في قدرته على التحليل والإنذار المبكر وحشد الموظفين الحكوميين وغير الحكوميين في المنطقة سعيا إلى توطيد العمليات الديمقراطية ودرء الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية غينيا الاستوائية وتشجع روح إعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا، الذي يشكل حجر الزاوية في ولاية المكتب.

ونعرب عن ارتياحنا للتطورات الإيجابية التي تحدث في المنطقة، على الرغم من التهديدات والتحديات المستمرة، مثل النمو الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة؛ والتقدم المحرز في عمليات الإصلاح الجارية، ولا سيما في القطاعات الأمنية في غامبيا وبوركينا فاسو؛ والتنمية الجيدة وإجراء الانتخابات الرئاسية التي شهدناها للتو في ليبريا. وتمشيا مع هذه التطورات الإيجابية، تدعو جمهورية غينيا الاستوائية المجتمع الدولي بشكل عام والمكتب على وجه الخصوص إلى توجيه الاهتمام والدعم لغينيا-بيساو حتى يتسنى تحقيق النجاح في التغلب على الحالة السياسية السائدة في ذلك البلد الجميل، الذي ينعم بموارد كبيرة، والتوصل إلى حل نهائي لها عن طريق إجراء حوار شامل للجميع مع الجهات الفاعلة السياسية في البلد.

وأختتم بالإشارة مرة أخرى إلى التهديدات الإرهابية التي لا تواجه بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل فحسب، بل ووسط أفريقيا ومناطق أخرى في أفريقيا وبقية العالم. وهذه هي حالة الجماعات الإرهابية المرتزقة التي تتألف من أشخاص وعناصر خارجة عن السيطرة من عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية الذين تسللوا إلى جمهورية غينيا الاستوائية خلال الأسبوع الأخير من كانون الأول/ديسمبر بهدف تنفيذ هجمات إرهابية وزعزعة الحكومة القائمة. وهذه الحالة تتطلب من المجتمع الدولي والأمم المتحدة اليقظة ومراقبة الجماعات التي تبث انعدام الأمن والاستقرار في العديد من البلدان.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرنا سروراً كبيراً أن نرى الممثل الخاص للأمين العام شمباس ونود أن نشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، فضلاً عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال الأشهر

الستة الماضية. ونقدر حق التقدير الإسهام الكبير للسيد شمباس في الوفاء بمسؤوليته الثقيلة للغاية فيما يتعلق بهذه المناطق الرئيسية من أفريقيا. وقد أقرّت السويد وهولندا وغيرهما بإسهامه، ونحن نتشاطر هذا الرأي.

نحيط علماً بالتطورات والاتجاهات العامة في هذه المناطق، فضلاً عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونؤيد الدور المستمرّ الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام ومساعيه الحميدة في الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام في المنطقة، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، من خلال النهوض بالحوار السياسي الوطني الشامل للجميع والإصلاحات الدستورية والديمقراطية والعمليات الانتخابية الشفافة والسلمية. وفي سياق هذه الجهود، يجب ألا يغيب عن أذهاننا مطلقا أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أمر بالغ الأهمية، كما تجلى بوضوح عندما كفل عملية انتقال سلمية وآمنة في غامبيا، والتي أدى الممثل الخاص للأمين العام شمباس فيها دوراً رئيسياً.

أما وقد انتهيت من ملاحظاتي الاستهلالية، أود الآن أن أبدي بعض الملاحظات التي تركز على بعض من أهم القضايا السياسية والأمنية والإنسانية التي سلّط تقرير الأمين العام (S/2017/1104) الضوء عليها. فيما يتعلق بالاتجاهات في مجالي السياسة والحوكمة، نرحّب بإجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية بصورة سلمية في ليبريا، والتي تمثل معلماً هاماً في الجهود الرامية إلى بناء ديمقراطية مستدامة. غير أنه وبينما نحتفل بهذا الحدث والإنجاز، لا يسعنا – كما أكد ممثل كوت ديفوار منذ برهة – إغفال حاجة البلد الكبيرة للتعاون والدعم الفعالين من جانب المجتمع الدولي لكفالة استدامة مؤسساته الديمقراطية. ولا يقتصر الأمر على أن هذه المؤسسات لا تُبنى بين عشية وضحاها، بل يتعين أيضاً أن يدعمها إحراز تقدم في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي من أجل تلبية احتياجات المجتمع.

وعلى النقيض من ذلك، فإن التوتر السياسي في توغو فيما يتعلق بتعديل دستور البلد أمر يدعو للقلق. ونؤيد الجهود التي يبذلها الزعماء الإقليميون في محاولة لمساعدة أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني في التوصل إلى حل سلمي للأزمة السياسية. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية توخي الحرص كي لا يؤخذ السلام النسبي الذي يتمتع به البلد كأمر مسلّم به. وهذا هو السبب في أن جميع قطاعات المجتمع تتحمل المسؤولية عن الإسهام في ضمان أن يتحقق التغيير سلمياً ودون السماح بالانزلاق نحو المجهول.

وإذ أتحول إلى الديناميات الأمنية في المنطقة الأوسع نطاقاً، من الواضح أن المنطقة لا تزال تواجه تحديات أمنية متعددة ومعقدة، بما في ذلك تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالمخدرات وغيرها من الجرائم المنظمة عبر الوطنية. وقد أوضحها جميعها السيد شمباس. وكانت زيارة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى حوض بحيرة تشاد في تموز/يوليه وعقد أول مؤتمر إقليمي لتحقيق الاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي تطورين هامين حقا. ومع ذلك، نعرب عن قلقنا إزاء سحب القوات التشادية من القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في النيجر وتأثير ذلك على قدرة القوة على الاستجابة، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام. وسيتعين النظر بجدية في الظروف المحيطة بتلك الأحداث بهدف معالجة العوامل التي ربما تكون قد أدت إليها. ولا يمكن الاستخفاف بمساهمة تشاد. ولا شك في أن غيابها ستكون له عواقب.

ومن جهة أخرى، فإن زيارة مجلس الأمن إلى منطقة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تشرين الأول/أكتوبر؛ واتخاذ القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) والقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) بشأن القوة

المشتركة للمجموعة الخماسية؛ والاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في باريس لتعبئة الدعم اللازم للقوة هي تطورات مشجعة. ونتفق مع الأمين العام بشدّة على ضرورة أن تُكمّل مبادرات إنمائية الاستجابةَ الأمنية والعسكرية- سواء في منطقة الساحل أو حوض بحيرة تشاد- وعلى ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع لمنع التوترات والعنف والتصدي للفقر والتهميش، وتعزيز قدرة المؤسسات والمجتمعات المحلية على الصمود، وبناء مجتمعات مسالمة تتسع للجميع. وما من شك في أن انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع والتشرد القسري وتغير المناخ والضعف المزمن والقابلية للإصابة بالأوبئة لا تزال تؤثر على الناس في جميع أنحاء المنطقة الأوسع، كما شهدنا مباشرة خلال زيارتنا إلى كل من منطقة الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد في العام الماضي.

وفي هذا السياق، نعتقد أن التعجيل بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل أمر أساسي لمواجهة هذا التحدي. وعلى الرغم من رفع مستوى الاستجابة الإنسانية في عام ٢٠١٧، لا يزال التحدي الإنساني هائلاً؛ ومن هنا، تنبع الحاجة إلى تعزيز ومواصلة المشاركة والدعم من جانب المجتمع الدولي. واستمرار التعاون والشراكة بين حكومات المنطقة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية واتحاد نهر مانو ولجنة خليج غينيا ولجنة حوض بحيرة تشاد، فضلاً عن غيرها، لا يزال أمراً لا غنى عنه في التصدي للتحديات المتعددة والمعقدة التي تواجهها بلدان المنطقة وفي تعزيز السلام والاستقرار. ونشيد بدور مكتب الأمم المتحدة وجهوده المتواصلة، بالتعاون والشراكة مع جميع أصحاب المصلحة المهمين، في الوفاء بولايته.

وأخيراً، نتطلع إلى المشاركة بصورة بناءة في المناقشة بشأن مشروع البيان الرئاسي الذي ستقترحه كوت ديفوار، والتي تسلمت مهام صياغة الوثائق المتعلقة بهذا الملف من السنغال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي ببيان الآن بصفتي الوطنية.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام شمباس على إحاطته الثاقبة بشأن التقرير نصف السنوي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والتطورات الأخيرة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأود أن أوجز بالقول إننا نقدّر الدور الهام الذي يؤديه السيد شمباس والمكتب في منع نشوب النزاعات في جميع أنحاء المنطقة الشاسعة، وأن التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية أمر بالغ الأهمية إذا أردنا إحداث تأثير فعال. وقد أثمرت هذه الجهود التعاونية أحدث التطورات السياسية والاقتصادية الإيجابية التي شهدناها في غرب أفريقيا.

وفي هذا السياق، نطلب إلى المكتب أن يواصل أعماله بشأن تعزيز الاستقرار بعد الانتخابات مع إيلاء اهتمام وثيق للانتخابات المقبلة في جميع أنحاء المنطقة. وسيصبح عمل المكتب الآن أكثر صعوبة مع إغلاق كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ولا سيما في ضوء التهديد المتزايد للإرهاب والتطرف العنيف في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وصلاته بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويساورنا بالغ القلق إزاء انعدام الأمن الغذائي والتشرد القسري في صفوف المدنيين بسبب العنف المتصل بالأنشطة الإرهابية.

وتؤيد كازاخستان تأييدا تاما المبادرات الإقليمية الرامية إلى التصدي لهذه التهديدات من خلال القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وتشيد بالشركاء الدوليين على حشد الدعم المالي لهذه المبادرات وكذلك تقديم المعونات الإنسانية للسكان المتضررين. ونعتقد أنه يجب أيضا تنفيذ النهج العسكري وتقديم المساعدة الإنسانية بالتزامن مع الجهود الإنمائية بطريقة متكاملة ومركبة وجيدة التنسيق يعززها التمويل المستدام في الأجل الطويل. ولذلك، فإننا نؤكد على أهمية إعادة تنظيم استراتيجية الأمم المتحدة

المتكاملة لمنطقة الساحل ووضع نهج متكامل لمنطقة حوض بحيرة تشاد.

وتحقيقا لهذه الغاية، نوصي باستخدام أسلوب عمل متسق من جانب جميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها المعنية من أجل زيادة فعالية المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة في الميدان وكفالة قدر أكبر من الشفافية في إداراتها، بما في ذلك تدابير مكافحة الفساد وزيادة الاستخدام الفعال للمعونات الإنمائية والإنسانية المتقلصة صوب تحقيق نهج منسق للأمم المتحدة في أفريقيا ومناطقها دون الإقليمية.

إن كازاخستان ستواصل العمل مع أعضاء المجلس الآخرين والجهات الفاعلة الرئيسية لإيجاد حل من أجل تحقيق السلام الدائم في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١١.